إدارة حركة النهضة التونسية للمرحلة الانتقالية: 2011.2014

Management of the Tunisian Ennahda Movements for the Transition Period: 2011-2014

محمد كرزازي(*)

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة كيفية إدارة الحركات الإسلامية للمرحلة الانتقالية في الدول التي عرفت تحولا ديمقراطيا من خلال تتبع إدارتها لمختلف الجوانب المتعلقة بتسيير الحكم وإدارة الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية خاصة وأن الحركة وصلت لأول مرة للحكم وليس لها خبرة في تسيير شؤون الدولة وما واجهته من التحديات الداخلية والخارجية. وبعد دراسة وتقيم مسيرة حركة النهضة في الحكم تبين أن الحركة تمكنت من تسيير المرحلة الانتقالية وإدارتها رغم بعض المشاكل والصعوبات التي واجهتها والأخطاء التي وقعت فيها، لكنها استطاعت العبور بتونس نحو التوافق والسعي للبناء السياسي والاقتصادي للدولة، وبالتالي تمكنت من إدارة المرحلة الانتقالية.

الكلمات المفتاحية: الحركات الإسلامية؛ التحول الديمقراطي؛ إدارة المرحلة الانتقالية؛ حركة النهضة.

Abstract:

This study aims at knowing how the Islamic movements managed the transitional stage in the countries that have undergone a democratic change, by following up their management of various aspects related to governance and management of political and economic security files, especially that the movement, for the first time, govern with a lack of experience in running daily affairs, and the challenges that faced in the local environment and external pressures. After examining and evaluating the process of the Renaissance movement in the government, it was realized that the movement managed to manage the transitional stage, despite some of the problems and difficulties encountered, and the mistakes that has made. But it managed lead Tunisia to consensus and to the political and economic construction of

(*)- طالب دكتوراه كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 البريد الالكتروني: karzazimd@gmail.com

the Tunisian state. Thus I managed to manage the transition phase.
Keywords: The Islamic movements; Democratic transformation; Transitional management; the Renaissance movement.

مقدمة:

شهد العالم العربي تحولا ديمقراطيا مهما نجم عنة تغيرات في الخريطة السياسية للدول، وبرزت الحركات الإسلامية في صدارة المنتفعين من التحول الديمقراطي ما أتاح لها تسلم السلطة في عدة بلدان مثل تونس ومصر، وقد واجهت هذه الحركات في إدارتها للحكم عدة تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت في مخرجاتها تجاه هذه التحديات، ولمقاربة هذا الموضوع سنحاول دراسة دور الحركات الإسلامية في إدارة المرحلة الانتقالية في تونس كنموذج نسلط فيه الضوء على تجربة حركة النهضة التونسية في تسير المرحلة الانتقالية ومواجهة تحدياتها المختلفة.

تنبع أهمية هذه الدراسة في تقييم دور الحركات الإسلامية في التحول الديمقراطي من خلال إلقاء الضوء على دور حركة النهضة التونسية في إدارة المرحلة الانتقالية، وتسيرها لمختلف الملفات من سياسية، واقتصادية، وأمنية وكيفية عبورها للمرحلة الانتقالية.

يتركز هذا البحث حول الإشكالية التالية: **إلى أي مدى نجحت حركة النهضة التونسية في إدارة المرحلة الانتقالية، وهل استطاعت تحقيق الانتقال السياسي؟**،

للإجابة عن الإشكالية نطرح الفرضية التالية: **ممكن أن يكون للظروف الداخلية التونسية وطريقة تعامل حركة النهضة مع مشكلات المرحلة الانتقالية دورا مهما في تحديد مدى فعالية حركة النهضة في إدارة المرحلة.**

أولا-الإطار النظري للمرحلة الانتقالية:

تعتبر المرحلة الانتقالية جزءاً من عملية التحول الديمقراطي التي تجرى في الأنظمة السياسية، نتيجة لظروف داخلية وخارجية متعددة، لذا لابد من تعريف التحول الديمقراطي حتى نعرف ماهي خصائص المرحلة الانتقالية.

يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية من نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي[1].

ويعرف أيضا بأنه "عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، يتم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالانتقال الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي؛ فالتحول الديمقراطي هو تحول يمس النظام في جميع جوانبه، النخبة الهياكل و المؤسسات، و كذاك النسق الاقتصادي والثقافي، فالتحول هو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأنساق: سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية و المرتبطة أساسا بالعملية السياسة"[2].

والتحول الديمقراطي هو " تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير أسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التيّ يقوم بها الأفراد والجماعات أو يحتلونها في المجتمع، فالتحول إذن تغيير شديد الوطأة وكثيرا ما تنجم عنه مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية يصعب معالجتها في حينها"[3]. والمرحلة الانتقالية في إطار عملية التحول الديمقراطي هي المرحلة "التي يتم فيها إرساء قواعد النظام الديمقراطي ومؤسساته، و المكون الأساسي للمرحلة الانتقالية هو توقع كل من الناس وأصحاب السلطة بأن السلطة

---

[1] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 29.

[2] إلهام نايت سعيدي، **طبيعة التحول الديمقراطي**، في كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة، 2006، ص.3.

[3] بومدين طامشة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011، ص. 19.

السياسية ستنتج في المستقبل فقط من القرار الحر للناخبين ، وتنتهي المرحلة الانتقالية بإقامة انتخابات حرة، أو عقد برلمان جديد تعتمد الحكومة على شرعيته، أو انتخاب رئيس جديد"[4].

و لأن المرحلة الانتقالية حساسة ودقيقة في تحديد مآل العملية الديمقراطية والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي فهي تتميز بالخصائص التالية:

1. **صراع النفوذ بين جميع الأطراف القديمة الموجودة**، سواء التي زالت وبقيت تابعاتها أو شبكاتها كما حصل في مصر، أو أطراف قديمة لم تزل موجودة كما حصل في البلدان التي يحدث فيها تعديلات دستورية هذا الطرف القديم سواء سمي طرفا قديما أو قوى تقليدية أو قوى أو متحكمة أو منتفعة سوف يبذل قصارى جهده للحفاظ على الوضع القائم بأعلى المكاسب وأقل الخسائر، والآخر هو الطرف الجديد ،أصبح بحاجة لأن يدخل في مرحلة انتقالية حتى يستطيع أن يتأقلم مع عملية الانتقال[5].

2. **الاضطرابات وعدم الاستقرار في المرحلة الانتقالية:** قد تكون اضطرابات عنيفة أو متوسطة أو بسيطة، وهي ناتجة عن اختلال توزيع القوى، وهناك تطوير وتطور لشرعيات جديدة، فاللاعبون بشكل عام لم يتغيروا لكن مواقعهم تغيرت، وبالتالي هم يبحثون عن خلق لعبة جديدة حتى يقيموا على أساسها الإدارة أو الحكم أو السياسة مستقبلا، إذن الصراع هو على قواعد اللعبة، لمن تكون السيطرة؟، ومن يطالب بماذا؟ سواء بوجود الحاكم الحالي أو المجموعة التي تحكم حاليا أو في غيابهم[6].

3. **"إن عملية التحول أشبه بالعملية الجراحية الحقيقة** التي تحتاج إلى مهارة عالية في إدارة التحول بأدنى الأضرار والخسائر وبأعلى المنافع والمصالح، وتأمين عملية التحول من أهم المسائل التي يجب التفكير فيها، والانتقال من التأمين إلى التسيير آخذا في عناصر الملائمة والقدرة على ممارسة المرونة، في ظل تفاعل بين الأطراف المختلفة وفق أصول يقررها

---

[4] Juan J. Linz, Transitions to Democracy, **The Washington Quarterly**, Volume 13, Issue 3, 1990 -P.157

[5] صبري سميرة، **المرحلة الانتقالية، طبيعتها ومكوناتها وأنماطها، في إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية**، تحرير جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة عمان ،2012، ص. 23.

[6] **المرجع نفسه**، ص ص.24،23.

الحدث ذاته بمعطياته وأولوياته وأهدافه القريبة والبعيدة، ويحدد عناصر الانطلاق إلى المسار المرغوب"[7].

4. اتفاق الفاعلين على آليات وضوابط للانتقال: حاجة الفاعلين للإنفاق على ضوابط تحكم سير العملية الانتقالية، وهذا يؤدي إلى دخول قوى وتأثيرات وآليات جديدة، فهناك آلية تنظيمية ومؤسسية تحضر للانتقال في المستقبل، فمثلا في تونس تم انتخاب الجمعية التأسيسية، وفي مصر تم إجراء استفتاء واستمر المجلس العسكري في الحكم، وهذه جميعها أشكال تنظيمية ومؤسسية وقانونية للانتقال، بعضها يضع مجموعة مؤقتة وبعضها يضع مجموعة جديدة تحكم وهي تنتج دستوراً جديداً، إذن من الإجابات التي نبحث عنها في المرحلة الانتقالية كيف ننتقل بآلية تنظيمية ومؤسسية ودستورية قانونية جديدة وكيف نتفق عليها[8].

بعد التعرف على خصائص المرحلة الانتقالية والإحاطة بالمشكلات التي تواجه الفاعلين السياسيين في إدارة هذه المرحلة ننتقل لدراسة نشأة وتطور حركة النهضة ووصولها للحكم في تونس.

ثانيا: حركة النهضة من التأسيس إلى الحكم.

تأسست الحركة الإسلامية عندما عقد كل من راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو مؤتمرا صحفيا في 6 جوان 1981 شرحا فيه أهم الأسس التي تقوم عليها حركة الاتجاه الإسلامي بعد عقد مؤتمرها التنظيمي وأبرزها: الرفض المبدئي للعلمانية، و ارتباط الحركة بقضية المسلمين في العالم أجمع، و اعتبار قضية فلسطين ثمرة انحراف حضاري وتحرير فلسطين يمر عبر تحرير الإنسان العربي من الاستلاب وإفراز أنظمة تعبر عن مصالح الجماهير[9]؛" وفي جوان 1981 تقدموا بطلب للاعتراف القانوني بهم تحت مسمى حركة الاتجاه الإسلامي، وتكون المكتب الأول للحركة من راشد الغنوشي رئيسا، وعبد الفتاح مورو أمينا عاما، وزار

---

[7] سيف الدين عبد الفتاح، **المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري**، دار البشير للثقافة والعلوم، ط 1، القاهرة 2014، ص.21.

[8] صبري سميرة، **مرجع سابق**، ص. ص.24-25.

[9] توفيق المديني، **تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة: الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية**، مسكيلياني للنشر والتوزيع تونس، 2012، ص.324.

محجوب أمينا للصندوق، وبن عيسى الدمني مسئولا عن الإرشاد والعاقات الخارجية، وحبيب المكني مسئولا عن الإعلام"[10].

لم يرحب النظام الحاكم بهذا التحول السياسي، وكان من ضمن العوامل الباعثة على القلق داخل قياداته سيطرة الأصوليين في على جامعة تونس، وعضوية الحركة التي تتزايد باستمرار، ووجود الحركة في مسقط رأس بورقيبة وإقليم الساحل الذي شكل تقليديا إقطاعية سياسية خاضعة لسيطرة الدستوريين[11].

"في جوان 1981 ألقي القبض على راشد وأحيل إلى المحاكمة في أكتوبر سنة 1982 مع مجموعة من قيادة حركة الاتجاه الإسلامي بتهمة الانتماء إلى جمعية غير مشروعة وحكم علية بالسجن لمدة 10 سنوات وأطلق سراحه بعد ثلاث سنوات في 2 أوت 1989 بعفو رئاسي بعد وساطة من رئيس الحكومة آنذاك محمد مزالي. وتولى قيادة الحركة كل من الفاضل البلدي وحمادي الجبالي"[12].

انقلب بن علي في 7 نوفمبر1987 على الرئيس الحبيب بورقيبة و استولى على للسلطة، وبدأ بعدة إجراءات للتهدئة من إطلاق سراح المساجين ودعا الفرقاء للتوافق على ميثاق وطني يؤسس للمرحلة الجديدة وقد شارك الجميع في صياغة ذلك الميثاق والتوقيع عليه في أواخر نوفمبر 1988 بمن فيهم ممثل عن حركة الاتجاه الإسلامي، وبدأ حوار بين النظام الجديد وقيادات الحركة، وكان من نتائجه تسريح بقية المساجين(المجموعة الأمنية)، وتغيير اسم الحركة إلى حركة النهضة وإصدار جريدة أسبوعية هي الفجر، وغض الطرف عن نشاط الإسلاميين، حتى أن الاعتراف القانوني أصبح وارداً وقريبا جداً[13].

---

[10] زياد كريشان، **الحركة الأصولية الإسلامية في تونس فيما بين 1970 و1990: التاريخ واللغة**، دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي، تحرر محمد ممداني وأمبا ديا وامبا، المركز اقوي للترجمة، ط 1 القاهرة، 2010، ص.464.

[11] **المرجع نفسه**، ص.464.

[12] يحيى أبو زكريا، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي** دار ناشري للنشر الإلكتروني، جويلية 2003)، ص. 50، تاريخ الاطلاع 2016/05/14، في: **https://bit.ly/2HZRr4G**

[13] الفضل البليدي، **الحركة الإسلامية في تونس: قراءة نقدية في من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس**، مجموعة باحثين، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط 3 دبي 2011، ص.53.

شاركت النهضة في الانتخابات التشريعية في أبريل 1989 في لوائح مستقلة، وقالت إنها حصلت على ما لا يقل عن خُمس الأصوات وإن الحزب الحاكم حينها (التجمع الدستوري الديمقراطي) زوّر النتائج، وغيرت اسمها إلى حركة النهضة عام1989، وتقدمت بطلب الترخيص القانوني الذي قوبل بالرفض من السلطة، فتوترت العلاقة معها، وغادر الغنوشي البلاد في 28 ماي 1989 إلى الجزائر[14].

تصاعد التوتر وبلغ درجة المواجهة أثناء أزمة حرب الخليج، حيث أعلنت الحكومة في ماي 1991 إبطال ما سمّته مؤامرة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس بن علي، وشنت حملة قمع واسعة على الحركة حتى وصل عدد السجناء من أعضائها والمتعاطفين معها نحو ثلاثين ألفا، وقضت محكمة عسكرية في أوت 1992على 256 قياديا وعضوا في الحركة بأحكام قاسية وصلت إلى السجن مدى الحياة، وهاجر عدد من قياداتها إلى الغرب واستقروا هناك سنوات طويلة كما حصل مع الغنوشي الذي طلب اللجوء السياسي في بريطانيا[15].

طوّرت الحركة في حقبة المنفى مقولاتها السياسية، وركّزت على أهمية تأسيس دولة ديمقراطية عادلة، تتّسع لكلّ التونسيّين. وفي سنة 2005 دخلت في حوار مع أطراف رئيسة في المعارضة التونسية؛ حوار فكّت به الحصار الذي فرضه عليها النظام على امتداد سنين عدة. وقامت ببلورة ما يُسمّى وثيقة 18 أكتوبر التي اتّفقت فيه مع عدد من الأحزاب العلمانية (الحزب الدّيمقراطي التقدّمي وحزب العمال الشيوعي التونسي) على جملة من اللوائح المتعلّقة بالحرّيات والمساواة بين المرأة والرّجل والتّداول على السلطة[16].

"بعد سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي شاركت حركة النهضة في الهيئات التي أنشأت بعد الثورة و هو أحد الأحزاب الإثنا عشر المنضوية في الهيئة العليا لتحقيق أهداف

---

[14] قناة الجزيرة الموسوعة، **حركة النهضة**، تاريخ الإطلاع 2016/05/14، في: **https://bit.ly/2Rr1VPN**

[15] **المرجع نفسه.**

[16] أنور الجمعاوي، الإسلاميّون في تونس وتحدّيات البناء السّياسي والاقتصادي للدّولة، **مجلة عمران**، العدد 4 ربيع 2013، ص.160.

الثورة والمسؤولة عن الانتقال الديمقراطي، وصوّت مندوبو حركة النهضة على القانون الانتخابي الذي ينص على التكافؤ التام بين المرشحين والمرشحات للانتخابات"[17].

وتم إجراء انتخابات المجلس التأسيسي وفوز النهضة بها شكّل حزب النهضة حكومة ائتلافية من ثلاثة أحزاب وتقاسم المناصب العليا بينها، وفي 22 نوفمبر تم انتخاب بن جعفر رئيس التكتل رئيساً للمجلس، ودعم حزب النهضة في المجلس التأسيسي لحزب الجمهوريين المرزوقي ليكون رئيس البلاد، وفي 12 ديسمبر 2011 انتخبه المجلس رئيساً جديداً بأغلبية 153 صوتاً مقابل 3 أصوات وامتناع 44 عن التصويت. وسارع الرئيس المرزوقي إلى تعيين الأمين العام لحركة النهضة حمادي الجبالي رئيساً للوزراء،و في 24 ديسمبر أدى مجلس وزرائه اليمين وبعد بضعة أيام، وافق المجلس على ذلك بأغلبية 154 صوتًا مقابل 38 ضده وامتناع 11 عن التصويت[18].

ثالثا: إدارة حركة النهضة للحياة السياسة.

نظمت في تونس أول انتخابات تشريعية بعد سقوط نظام بن على تصدرت فيها حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي نتائج الانتخابات بـ 89 مقعدا في البرلمان ما يؤهلها لتشكيل الحكومة ورئاستها وهو ما قامت به بالتحالف مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.

مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، فقد قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير المجلس ذاته. وإذا كانت الوظيفة الأساسية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور، فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيساً للحكومة[19].

---

[17] Jean-Pierre Filiu, **The Arab revolution: Ten lessons from the democratic uprising**, Oxford University Press, New York, 2011. P.103.

[18] Mohamed A. El- Khawas, **Tunisia's Jasmine Revolution: Causes and Impact**, Volume 23, Number 4, Fall 2012, P.19.

[19] عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات، 4 فيفري2013، تاريخ الاطلاع 2016/05/23، على الموقع: **https://bit.ly/2XvqLSe**

واجهت حركة النهضة في الحكم عدة تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية، أدت إلى عدة أزمات سياسية أثرت على مسيرة بناء الدولة ومؤسساتها؛ أولى هذه الأزمات تمثلت في الأزمة السياسية بعد اغتيال السياسي اليساري شكري بلعيد يوم 6 فيفري 2013، وبرفض أحزاب الأغلبية (الترويكا) تشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية، واحتد النزاع بعد استقالة حكومة السيد محمد الجبالي وتكوين حكومة السيد علي العريض التي ضمت عددًا من الوزراء غير المتحزبين ثم امتناع أهم مكونات المجتمع السياسي وخاصة أحزاب الترويكا الحاكمة وأحزاب المعارضة عن الجلوس إلى طاولة الحوار الجماعي أو الثنائي[20].

"وبلغت تلك التحركات ذروتها مع اعتصام الرحيل، الذي نُظم في ساحة قبالة مقر المجلس التأسيسي، ثم انسحاب أغلب نواب المعارضة من المجلس وتغيّبهم عن حضور جلساته وشلّ نشاطه لبضعة أسابيع، ثم أخذت وتيرة المواجهة بين أحزاب الترويكا الحاكمة والمعارضة تحتد وتشتد شيئًا فشيئًا؛ الأمر الذي كان ينبئ بعواقب وخيمة؛ فكان من الضروري أن يتحرك المجتمع المدني لامتصاص ذاك الاحتقان والبحث عن حلول توافقية بين طرفي النزاع لإنقاذ البلاد من أية مضاعفات سلبية محتملة"[21].

تمّكن الّرباعي الراعي للحوار، ونعني الاتّحاد العامّ التونسي للشغل، والاتّحاد العامّ التونسي للصناعة والتّجارة، وعمادة المحامين، والّرابطة التونسّية للّدفاع عن حقوق الإنسان؛ من تجميع الفاعلين السياسّيين حول طاولة تفاوض واحدة، وانخرط الّرباعي في إدارة مشاورات ماراطونّية عسيرة بين واحد وعشرين حزًبا تتوّزع بين منتمين إلى الترويكا الحاكمة ومنتمين إلى المعارضة؛ و تنص خريطة الطّريق التي اقترحها الّرباعي الراعي للحوار الوطني يوم 17 ديسمبر 2013 والتي جرى توقيعها من جانب الأطراف السياسّية المشاركة في الحوار يوم 5 أكتوبر 2013 على استكمال أعمال المجلس التأسيسي، واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وإصدار القانون الانتخابي، وتحديد المواعيد الانتخابية،

---

[20] عبد اللطيف الحناشي، الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري2014، تاريخ الاطلاع 2016/10/30، على الموقع: **https://bit.ly/2V2Br9s**

[21] **المرجع نفسه**.

وتصديق الدستور خلال مَّدة لا تتجاوز أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء، وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلّة، على أن تلتزم الأطراف السياسية مواصلة الحوار[22].

"بعد شهور من المساومة ومواجهات الشوارع وسياسة حافة الهاوية، توصل حزب النهضة والرباعية إلى تسوية، حيث وافق حزب النهضة على حل الحكومة والسماح بتشكيل حكومة تكنوقراط مقبولة من جميع الأطراف، ووافقت الرباعية على أن الحكومة الجديدة لن تتولى مهامها حتى تتم الموافقة على الدستور وأن الجمعية التأسيسية ستستمر في العمل كبرلمان حتى إجراء الانتخابات التشريعية في وقت لاحق في عام 2014، وتم التوصل إلى حلول وسط أخرى فيما يتعلق بتشكيل لجنة الانتخابات وقانونها وتواريخ الانتخابات"[23].

"وقد غادرت الترويكا بقيادة الحزب الإسلامي النهضة الحكومة، ووقع تعويضها بفريق مستقل تحت مسمى حكومة كفاءات وطنية . تكنوقراط . حيث وقع اختيار رئيسها، مهدي جمعة، في إطار حوار وطني شاركت فيه القوى السياسية الرئيسية والنقابية والجمعيات ومن جهته قام المجلس الوطني التأسيسي بتسريع وتيرة عمله من أجل إنهاء دستور جديد وتعيين هيئة مستقلة مهمتها الإشراف على الانتخابات المقبلة"[24].

وبخصوص التوافق مع الأطراف السياسية في تونس لوضع الدستور فقد أتبعت حركة النهضة عند إعداد الدستور التونسي أسلوبا توافقيا رغم الخلافات التي كانت تتخلل المصادقة على الدستور ولم تسعى حركة النهضة للنص على الشريعة الإسلامية في الدستور التونسي واكتفت بالنص على الإسلام هو دين الدولة التونسية تجنبا للخلافات والتوترات بين الأحزاب السياسية وللحفاظ على تماسك المجتمع؛ وترى حركة النهضة أن من ميزات هذا الدستور أنه يساوي بين المواطنين، ويرتكز جوهره حول مفهوم المواطنة التي تعني المساواة

---

[22] أنور الجمعاوي، المشهد التونسي: الدرب الطويل نحو التوافق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير2014، تاريخ الإطلاع 2015/05/17، على الموقع: **https://bit.ly/2JY4GDY**

[23] Marina Ottaway, Democratic Transitions and the Problem of Power, Wilson Center- Middle East Program, 2014. P.7. On**: https://bit.ly/3qa5CYS** 2016/08/02

[24] مجموعة الأزمات الدولية، الاستثناء التّونسي: نجاح التّوافق وعوائقه، تقرير الشرق الأوسط شمال إفريقيا رقم 37، 5جوان 2014، ص.2، تاريخ الاطلاع 2015/05/17، على الموقع:**https://bit.ly/2K147Jw**

في الحقوق والواجبات. كما يتضمن الدرجة الأعلى من الحقوق والحريات العامة والفردية فهو دستور المواطنة والحقوق والحريات[25].

قدمت النهضة تنازلات عند إقرار الدستور خاصة النص على حقوق المرأة والإبقاء على مادة الدستور الأولى كما هي و التي تنص على أن تونس دولة حرة مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، العربية لغتها، والجمهورية نظامها، ولا يجوز تعديل هذا الفصل[26]. لقد غلبت حركة النهضة آلية التوافق في تسير المرحلة الانتقالية عن طريق اتخاذها الخطوات التالية:

1. الموافقة على الدستور الجديد حيث صوت عليه 200 عضو من جملة 216، واعتراض 12 عضوا، وتحفّظ 4 أعضاء فقط، ولأن الأغلبية كانت بيد الترويكا (أحزاب النهضة والتكتل من أجل العمل والحريات والمؤتمر من أجل الجمهورية).
2. قبول النهضة بمبدأ تداول السلطة، وإقرارها بالهزيمة أمام حركة نداء تونس في الانتخابات التشريعية، واستعدادها للعمل في صفوف المعارضة.
3. حسم النهضة قرارها بعدم تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية، ما ينم عن نضج سياسي، وحنكة في مراعاة الوضع الداخلي في تونس، جنبا إلى جنب مراعاة الأوضاع والمتغيرات الإقليمية والدولية[27].

تشرح عوامل أربعة أساسية التسوية التاريخية التي تمّ التوصل إليها في تونس: موقف الجيش المحترف وغير السياسي، والدروس المستفادة من عملية الانتقال في مصر، وتأييد المجتمع المدني لمبادرة الرباعية بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، والدور التصالحي والحاسم الذي أدّاه القادة السياسيون[28].

---

[25] عبد اللطيف الحناشي، تونس: تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق إقليمي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع 2015/10/30، على الموقع: **https://bit.ly/3c8SZq2**

[26] المجلس الوطني التأسيسي، **دستور الجمهورية التونسية**، الجمهورية التونسية، ص، 3.

[27] أحمد موسى بدوي، محطات على سكة التحول الديمقراطي العربي: قوى الإسلام السياسي في تونس ومصر، المركز العربي للبحوث والدراسات 31 ديسمبر 2014، تاريخ الاطلاع 2016/08/02، على الموقع: **https://bit.ly/34toj0h**

[28] أحمد كرّو، خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 22أبريل 2014، تاريخ الإطلاع،2016/08/02، على الموقع: **https://bit.ly/2Rr42TJ**

رابعا: إدارة حركة النهضة للقطاع الاقتصادي

واجهت حركة النهضة عند استلامها للحكم مع الأحزاب الأخرى أوضاعا اقتصادية صعبة فمنذ اندلاع ثورة الياسمين تراجعت السياحة، التي تعدّ أكبر مزوّد للنقد الأجنبي في تونس، بنسبة تزيد على 50 في المئة، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20 في المئة، وغادرت أكثر من 80 شركة أجنبية البلاد، وتفاقم الوضع في سوق العمل، بتسريح العمال وتدفّق العمال التونسيين الفارّين من ليبيا بعد اندلاع الثورة هناك. وارتفع عدد العاطلين من العمل إلى 700 ألف مقارنةً بأقل من 500 ألف نهاية عام 2010؛ وبلغ معدل البطالة 17 في المئة، مقارنة بـ 14 في المئة قبل الثورة، وازداد عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، واضطرّت البلاد إلى مواجهة عقبة مزدوجة تمثّلت في نقص السيولة وارتفاع كلفة التمويل الخارجي نظراً إلى خفض درجة التصنيف السيادي.[29].

كان "برنامج النهضة الانتخابي الذي يغطي الفترة 2012-2016 طموح جدا، وهو يتوخى تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة7 في المئة طوال تلك الفترة، ورفع دخل الفرد السنوي من 4189 إلى حوالي 6649 دولار بحلول العام 2016، ويصاحب هذا النمو انخفاض في معدل البطالة من 14في المئة في العام 2010 إلى حوالي 8 في المئة بحلول العام 2016؛ ويعد بإتباع سياسية مالية وضريبية جديدة، ومحاربة البطالة والفقر، وحوكمة الاقتصاد من خلال محاربة الفساد، وإحياء التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول شمال إفريقيا"[30].

في ضوء توتر العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل وحركة "النهضة، فقد شلّ إضراب عام محافظة "سليانة" غربي تونس منذ 27 نوفمبر 2012، وعلى مدى خمسة أيام بدعوة من الفرع الجهوي للاتحاد، وقد تخلل الإضراب مواجهات عنيفة بين قوات الأمن

---

[29] الحسن عاشي، اقتصاد تونس بعد سنة على «ثورة الياسمين»، مركز كارنيغي للسلام الدولي،27 ديسمبر 2011، تاريخ الاطلاع 2016/04/03، على الموقع: **https://bit.ly/2RuTfYL**

[30] إبراهيم سيف ومحمد أبورمان، الأجندات الاقتصادية للأحزاب الإسلامية، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي/ مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ص.ص،7، 8. ماي 2012، تاريخ الاطلاع 2015/05/02 على الموقع: **https://bit.ly/2V2eR0J**

ومئات المتظاهرين المطالبين بالتنمية والوظائف، وطرد المحافظ المحسوب على حركة "النهضة"، وكذلك بالإفراج عن 14 شاباً اعتقلوا خلال أعمال عنف شهدتها "سليانة" في 26 أبريل 2011[31].

على الصعيد الاقتصادي، وبعد انتعاش قصير في عام 2012، تباطأ الاقتصاد التونسي في السنوات الأخيرة، أثر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المتزايد، إلى جانب البيئة الخارجية الصعبة وتهديدات الأمن الداخلي، بشكل عام سلبًا على النشاط الاقتصادي؛ تبرز هنا عواقب الصراع الليبي، وكذلك آثار الهجمات الإرهابية على متحف باردو ومنتجع سوسة التي أثرت بشدة على قطاع السياحة، أحد مصادر الدخل الرئيسية للبلاد تسبب في صدمة كبيرة للتوازن الذي لا يزال هشا في تونس[32].

لم تستطع حركة النهضة إنجاز إقلاع اقتصادي في الفترة التي تولت فيها الحكم نظرا لقصر المدة الزمنية التي حكمت فيها النهضة، إضافة إلى أن الفكر الاقتصادي الحركة النهضة المعتمد على التوجه الرأسمالي لا يلاءم المجتمعات في المرحلة الانتقالية؛ وأثرت المشكلات المستعصية التي عانى منها الاقتصاد التونسي على مدى عقود سابقة وتفاوت التنمية بين المناطق الساحلية والداخلية، وأدى عدم الاستقرار السياسي إلى تعطل تنشط القطاعات الاقتصادية خاصة السياحة والاستثمار الأجنبي؛ ما سبق من العوامل أدى إلى إخفاق حركة النهضة في تحقيق انجازات اقتصادية في الفترة الانتقالية.

خامسا: إدارة حركة النهضة للملف الأمني

تصاعدت التحديات الأمنية التي واجهت حركة النهضة بعد استلامها الحكم مع حزب التكتل من أجل العمل والحريات والمؤتمر من أجل الجمهورية حيث كان انفلات الأمني بسب انتشار الجمعيات السلفية وتزايد التهريب والجريمة في الحدود ما أثر على الاستقرار ودوران عجلة الاقتصاد، وبرزت إشكالية إصلاح القطاع الأمني والشرطي نظرا لتورط الأجهزة الأمنية

---

[31] إيمان أحمد عبد الحليم، مأزق المرحلة الانتقالية في تونس، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، تاريخ الاطلاع 2016/03/12، على الموقع: **https://bit.ly/3a4SD2l**

[32] Giulia Cimini, The Economic Agendas of Islamic Parties in Tunisia and Morocco: Between Discourses and Practices, **Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies**, Vol. 11, No. 3, 2017, p,51.

في القمع وانتهاك الحريات في عهد النظام السابق ما استوجب إصلاحا حقيقياً لقطاع الأمن، فكيف تعاملت النهضة مع هذه التحديات.

برز تحدي الحركات السلفية الجهادية بالنسبة لحركة النهضة في المرحلة الانتقالية قويا، وكانت هذه العناصر السلفية تنشط في الخفاء خلال عهد النظام الديكتاتوري السابق، وبعد نجاح الثورة التونسية في 14 ديسمبر 2011، تحررت هذه العناصر وظهرت للعلن وأصبحت لها اجتماعات دورية بالمساجد وسيطرت على الكثير منها؛ وقد تورطت هذه العناصر المنتشرة أغلبها في منطقة دوار هيشر وحي خالد ابن الوليد في عدة قضايا منها أحداث اقتحام السفارة الأمريكية بتاريخ 14 سبتمبر 2012 وأحداث قصر العبدلية الواقعة أحداثها بتاريخ 12 جوان 2012 إلى جانب أحداث فوضى وتخريب عرفتها البلاد وبعض قضايا الاعتداء على فنانين ومواطنين[33].

" كانت حركة النهضة متردّدة بين نهجين متنافسين للتعامل مع السلفية الجهادية، كان النهج الأول يجادل في أنه إذا تم السماح للسلفيين الجهاديين بالعمل بصورة علنية، فإنهم سيعدّلون أفكارهم من خلال التفاعل مع الجماعات الإسلامية الأخرى، وبالتالي يمكن أن يكونوا رصيداً للحركة الإسلامية؛ أما النهج الثاني فلم يكن ينظر إليهم باعتبارهم يشكّلون تهديداً للعملية السياسية التونسية وحسب، بل أيضاً تهديداً لتجربة الائتلاف الحاكم في المرحلة الأولية التي أعقبت الثورة، كان النهج الأول هو المهيمن، وسمحت النهضة للسلفيين الجهاديين بالعمل في المجال الديني"[34].

"مع ذلك، انتهى الأمر بحركة النهضة في نهاية المطاف، والتي كانت تسعى إلى الوفاء بمسؤوليتها باعتبارها عضو في الائتلاف الحاكم، بمواجهة الجماعات السلفية الجهادية، على سبيل المثال في العام 2012 في حرب المساجد، والتي سعى فيها وزير الشؤون الدينية إلى استعادة السيطرة على المساجد التي كانت تحت سطوة الجماعات السلفية، و ازدادت

---

[33] توفيق المديني، **هل تتحول تونس إلى ملاذ آمن للقاعدة؟**، مجلة الوحدة الإسلامية، مارس2013، تاريخ الاطلاع 2016/03/12، على الموقع:**https://bit.ly/3a1uXMp**

[34] جورج فهمي، حمزة المؤدّب، سوق الجهاد: التطرّف في تونس، مركز كارنيغي للسلام الدولي،16 أكتوبر2015، تاريخ الاطلاع 2016/04/03، على الموقع: **https://bit.ly/39YJLLG**

الاختلافات مع السلفيين الجهاديين عندما امتنعت حركة النهضة عن الإشارة إلى الشريعة في مسوّدة دستور أبريل 2012، والتزمت بدعم حرية الضمير وحظر التكفير (الاتهام بالردّة)، وقبلت بالمساواة بين الجنسين في النسخة النهائية من دستور العام 2013"[35].

قامت حركة النهضة بمحاولة لإصلاح قطاع الأمن التونسي باتخاذ الإجراءات التالية:

1. سعى حزب النهضة مع حلفائها في الحكم إلى استغلال مجموعة كبيرة وواسعة من الخبراء لا تتضمن الخبراء الإيطاليين والفرنسيين فحسب، بل تشتمل أيضا على الخبراء البريطانيين والأميركيين والسويسريين والجنوب إفريقيين لتطوير خطة جديدة لإصلاح القطاع الأمني، كما شدد حزب النهضة على أهمية إشراك الخبراء التونسيين نظرا لأن النموذج المطور ينبغي أن يفي بطموحاتهم في النهاية[36].

2. واجه وزير الداخلية عن حزب النهضة علي العريض مقاومة شديدة من جانب وزارة الداخلية عندما سعى لعزل المسؤولين المقربين من النظام السابق، فعندما حاول في 2012 عزل رئيس قوات التدخل السريع منصف العجيمي والمتهم بإصدار أوامر بإطلاق النار ضد المتظاهرين، فوجئ بالمئات من أنصاره يقومون بتنظيم اعتصام أمام وزارة الداخلية، الأمر الذي جعله يتراجع عن قراره[37].

كان الائتلاف الحاكم باعتباره المسؤول الأول عن الإصلاح، غير قادرة على تحديد الأولويات وترتيبها مع ما يقتضيه ذلك من إرساء آليات رقابة فاعلة، تتولى تنفيذها بشكل تدريجي وفق جدول زمني محدد وفي إطار ميزانية مضبوطة، ففي غياب هذه المكونات الرئيسة، لا مجال للحديث عن سياسة أو استراتيجية لإصلاح الأمن، بل كل ما في الأمر هو معالجات ظرفية لمشاكل عالقة لن تزيد عملية الإصلاح إلّا تعقيداً[38].

---

[35] **المرجع نفسه**.

[36] كوبراين هانلون، **إصلاح القطاع الأمني في تونس: عام بعد ثورة الياسمين**، معهد السلام الأمريكي تقرير خاص رقم 304 مارس 2012، على الموقع: **https://bit.ly/2RwpA1m**

[37] محمد مجاهد الزيات، **إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات العربية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/01/24، تاريخ الاطلاع 2016/04/02، على الموقع:**https://bit.ly/2xrrQ2P**

[38] هيكل بن محفوظ، تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة 2013، مركز كارنيغي للسلام الدولي، ص .ص.10،9. تاريخ الاطلاع 2016/04/02، على الموقع: **https://bit.ly/2yPDBR0**

لم تستطع حكومة النهضة والائتلاف الحاكم القيام بأية إصلاحات شاملة وهيكلية للأجهزة الأمنية بما يتناسب مع التغيرات الديمقراطية، ويمكن إرجاع تردد النهضة في إصلاح الأجهزة الأمنية في الخوف من أن القيام بإصلاحات شاملة داخل الوزارة قد يؤدي لحدوث اضطرابات داخل الأجهزة الأمنية في الوقت الذي تشهد فيه تونس اضطرابات داخلية، ومن ثم فقد تكون حكومة النهضة جعلت من إصلاح الأجهزة الأمنية هدفا على المدى الطويل[39].

خاتمة:

تولت حركة النهضة الحكم في ظروف معقدة بعد الثورة وتميزت المرحلة الانتقالية بتصاعد الاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية، وتصاعد التوقعات بتحسن ظروف الحياة للمواطنين ما فرض على حركة النهضة التي حكمت بالشراكة مع حزبين آخرين عدة تحديات لإدارة المرحلة الانتقالية.

ظهرت قدرة حركة النهضة في تسيير للمرحلة في إدارة المرحلة الانتقالية في عدة عوامل داخلية وخارجية صاغت رؤيتها التحول الديمقراطي بداية بالرؤية الفكرية الخاصة بحركة النهضة التي قبلت مبكرا عند تأسيسها كحركة سياسة قبولها بالديمقراطية كآلية للوصول للحكم، وقبولها بالآخر المختلف عنها أيديولوجيا بتحالفها مع حزبين ذي مرجعية علمانية لتشكيل الحكومة الأولى بعد الثورة التونسية، وقد تمتعت حركة النهضة بالبرغماتية السياسية وإدراك أن التغيير لا يأتي بسرعة وان إقصاء الآخر المخالف ليس حلا خصوصا أنصار النظام السابق، والتخلي عن قانون العزل السياسي الذي كان يهدف إلى إقصاء الذين شاركوا في النظام السابق، وتميز دور الجيش التونسي بالحياد وعدم التدخل في الحياة السياسية بعد الثورة التونسية مانعا حصول انقلاب عسكري ودعا الأطراف المتنافسة إلى الدخول في حوار جدي لتجاور المرحلة الانتقالية وإنجاز الدستور وبناء مؤسسات الدولة السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي.

للعوامل الخارجية دور كبير في دفع حركة النهضة للتوافق مع الأطراف السياسية في تونس خاصة تجربة الإخوان المسلمين والانقلاب العسكري في مصر شكلت صدمة لحركة

[39] محمد مجاهد الزيات، **مرجع سابق**.

النهضة دفعتها لمراجعة سياستها والتوافق مع الأطراف السياسية على بناء الدولة وعبور المرحلة الانتقالية، والدور الإيجابي لدول الجوار خصوصاً الجزائر باحتضان الحوار بين الفرقاء السياسيين، ودفعهم للتفاهم على تسير المرحلة الانتقالية وعدم إقصاء أي طرف من الحياة السياسية، ولعبت ضغوط المحيط الإقليمي دورا في دفع حركة النهضة للتوافق خاصة الحرب الأهلية في ليبيا وتأثيراتها السلبية على الأمن القومي التونسي وتعثر التحول الديمقراطي في مصر بحدوث الانقلاب العسكري الذي قاده الجيش المصري ما دفع حركة النهضة للتوافق مع مكونات الحياة السياسية المختلفة في تونس على الدستور الذي وافق عليه الشعب في استفتاء ما سهل نهاية المرحلة الانتقالية والشروع في مرحلة البناء الاقتصادي والتنموي للدولة التونسية.

فرادة التجربة التونسية من خلال احتكام الفرقاء السياسيين للحوار كآلية وحيدة لحل الخلافات بينهم في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية، ما أثمر تنازلات من مختلف أطراف العملية السياسية أفضت إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي الناجح الذي يعتبر نموذجا يحتذى به من مختلف الدول السائدة في طريق التحول الديمقراطي.

قائمة المراجع:

أولا: الدساتير.

.المجلس الوطني التأسيسي، **دستور الجمهورية التونسية**، الجمهورية التونسية.

ثانيا: الكتب

. منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2004.

. سعيدي إلهام نايت، **طبيعة التحول الديمقراطي**، في كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة 2006.

.طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011

.المديني توفيق، **تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة: الأحزاب القومية واليسارية و الإسلامية**، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس 2012

.البليدي الفضل، **الحركة الإسلامية في تونس: قراءة نقدية في** من قبضة بن على إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس، مجموعة باحثين، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، دبي2011.

. سميرة صبري، **المرحلة الانتقالية، طبيعتها ومكوناتها و أنماطها، في إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية**، تحرير جواد الحمد،مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان 2012.

.عبد الفتاح سيف الدين، **المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري**، دار البشير للثقافة والعلوم، ط 1 القاهرة 2014.

.كريشان زياد، **الحركة الأصولية الإسلامية في تونس فيما بين 1970 و1990: التاريخ واللغة**، دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي، تحرر محمد ممداني وأمبا ديا وامبا، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة 2010.

.أبو زكريا يحيى، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، دار ناشري للنشر الإلكتروني، جويلية 2003، تاريخ الاطلاع 2016/05/14، على الموقع: **https://bit.ly/2HZRr4G**

ثالثا: المقالات

.الجمعاوي أنور، الإسلاميّون في تونس وتحدّيات البناء السّياسي والاقتصادي للدّولة، **مجلة عمران**، العدد 4 ربيع 2013.

رابعا: مواقع الأنترنيت

. بدوي أحمد موسى، محطات على سكة التحول الديمقراطي العربي: قوى الإسلام السياسي في تونس ومصر، المركز العربي للبحوث والدراسات 31 ديسمبر 2014، تاريخ الاطلاع 2016/08/02، على الموقع: **https://bit.ly/34toj0h**

.كرّو أحمد، خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 22أبريل 2014، تاريخ الاطلاع 2016/08/02، على الموقع: **https://bit.ly/2Rr42TJ**

.سيف إبراهيم وأبورمان محمد، الأجندات الاقتصادية للأحزاب الإسلامية، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي/ مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ماي 2012، تاريخ الاطلاع 2015/05/23، على الموقع: **https://bit.ly/2V2eR0J**

. عبد الحليم إيمان أحمد، مأزق المرحلة الانتقالية في تونس، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، تاريخ الاطلاع 2016/03/12، على الموقع: **https://bit.ly/3a4SD2l**

.الجمعاوي أنور، المشهد التونسي: الدرب الطويل نحو التوافق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير2014، تاريخ الاطلاع 2015/05/17، على الموقع: **https://bit.ly/2JY4GDY**

. فهمي جورج، حمزة المؤدّب، سوق الجهاد: التطرّف في تونس، مركز كارنيغي للسلام الدولي،16 أكتوبر2015 ، تاريخ الإطلاع 2016/04/03، على: **https://bit.ly/39YJLLG**

. عاشي الحسن، اقتصاد تونس بعد سنة على «ثورة الياسمين»، مركز كارنيغي للسلام الدولي،27 ديسمبر2011، تاريخ الإطلاع 2016/04/03، على الموقع: **https://bit.ly/2RuTfYL**

. المديني توفيق، هل تتحول تونس إلى ملاذ آمن للقاعدة؟، مجلة الوحدة الإسلامية، مارس2013، تاريخ الاطلاع 2016/03/12، على الموقع:https://bit.ly/3a1uXMp

. هانلون كويراين، إصلاح القطاع الأمني في تونس: عام بعد ثورة الياسمين، معهد السلام الأمريكي تقرير خاص رقم 304 مارس 2012، في : https://bit.ly/2RwpA1m

. الزيات محمد مجاهد ، إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات العربية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/01/24، تاريخ الإطلاع 2016/04/02، في:https://bit.ly/2xrrQ2P

. قناة الجزيرة الموسوعة، حركة النهضة، تاريخ الاطلاع 2016/05/14، على الموقع:
https://bit.ly/2Rr1VPN

. مجموعة الأزمات الدولية، **الاستثناء التّونسي: نجاح التّوافق وعوائقه**، تقرير الشرق الأوسط شمال افريقيا رقم 37، 5جوان 2014. تاريخ الاطلاع 2015/05/17، على الموقع:
https://bit.ly/2K147Jw

. عبد المولى عز الدين، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، 4 فيفري2013، تاريخ الاطلاع 2016/05/23 على الموقع: **https://bit.ly/2XvqLSe**

. الحناشي عبد اللطيف، الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري2014، تاريخ الاطلاع 2016/10/30، على الموقع: **https://bit.ly/2V2Br9s**

. الحناشي عبد اللطيف، تونس: تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق إقليمي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع 2015/10/30، على الموقع: **https://bit.ly/3c8SZq2**

. بن محفوظ هيكل، تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة 2013، مركز كارنيغي للسلام الدولي. تاريخ الاطلاع 2016/04/02، على الموقع: **https://bit.ly/2yPDBR0**

خامسا: المراجع الأجنبية

Books:

Filiu Jean-Pierre, **The Arab revolution : ten lessons from the democratic uprising**,: Oxford University Press, New York,2011.

Articles:

A. El- Khawas Mohamed, **Tunisia's Jasmine Revolution: Causes and Impact**, Volume 23, Number 4, 2012.

Cimini Giulia, The Economic Agendas of Islamic Parties in Tunisia and Morocco: Between Discourses and Practices, **Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies**, Volume. 11, No. 3, 2017.

J. Linz Juan, Transitions to Democracy, **The Washington Quarterly**, Volume 13, Issue 3,1990.

Internet sites:

Ottaway Marina, Democratic Transitions and the Problem of Power, Wilson Center- Middle East Program, 2014. on: **https://bit.ly/3qa5CYS**2016/08/02